مكتبة الملك فهد الوطنية

مخطوطة

الفوائد الضيائية

المؤلف

عبدالرحمن بن أحمد بن محمد الجامي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الملك فهد الوطنية

نموذج تسجيل مخطوطة

بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: الفوائد الضيائية

المؤلف : عبدالرحمن بن أحمد الجامي

تاريخ النسخ : ١١٢٠هـ

عدد الأوراق : ٨٧

المقاس : ١٦×٢٥

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١١٦

شبكة الألوكة
www.alukah.net

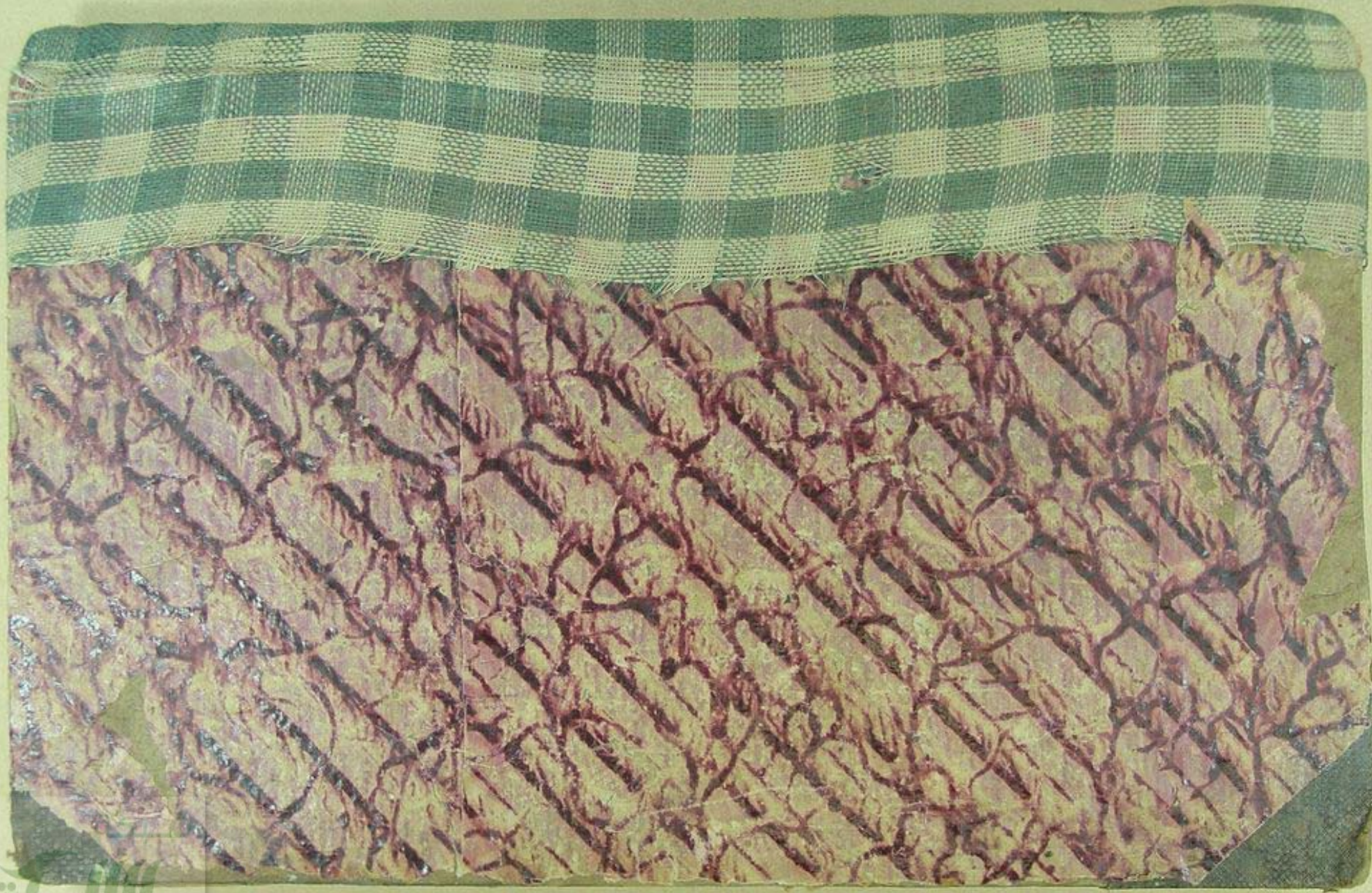

الألوكة
www.alukah.net

(116)

الحر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين

بآدابه وبعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة

المتبحر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى

بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها بالتقرير وسمط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات

التلهف والتاسف وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعه الله بها وسايراصحاب التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان شيخنا لما صدر رسالته هذه بحمد الله

بان جعله جزءا منها هضما لنفسه تخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب

ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء

به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يحيث في هذا الكتاب

عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يحيث عن احوالهما وقدم على الكلام الكلمة

لكونها

لكون افرادها جزءا من افراد الكلام وهو ظاهر فصاحيزن من متعهد

فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام

بمعنى التاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعضهم عن العلم

بعضنا شبه اثرهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام

ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جمع لا جمع كلمة وثمرة بدليل قوله تعالى

واليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الكلم الا على الثلاثة فصاعدا

والكلم الطيب يأول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة وللامتا

زت بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنس كما يقال هذا الجنس واحد

وذلك لواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي باراده الكلمة المذكورة

على السنة النحاة لفظ اطلق في اللغة على الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي

رميتها ثم نقل عرف النحاة ابتداء او بعد جعل بمعنى الملفوظ كالخلق

بمعنى المخلوق اليه ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا

مفردا كان او مركبا واللفظ التحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي من ضرب

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وانما عبروا

منه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ

وأضرب

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

الافراد وامّا ان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من المستكن

في وضع او من المعنى فانه مفعول لواسطة الام ووجه صحته ان الوضع وا

ن كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارنه بحسب الزمان وهذا القدر

كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلق سواء كانت كلا

او غير كلامية فخرج به نحو حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها كما

يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب

باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على

الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فمثل

عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظ واحد وبقي مثل قائم وبصري مما يعد لشدة

الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجهم بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه لكان انسب

كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه

شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة

كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يلزم بالعقل كدلالة

لفظ

لفظ ذي المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يطلق كدلالة

اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة

ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة

فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون

المعنى في نفسها ان يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية و

سيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثالث وهو ما لا يدل على

معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما لا يدلان على الدلالة على عينهما اعني

الابتداء والانتهاء الى كلمة كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى

الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف الكلام

مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي

والحال والاستقبال بحيث يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة

ايضا مقارنا لها ومن صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى الذي يفهم عنها مع احد الازمنة

الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه

وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة

الفعل يسمى به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك ان وجه الحصر

الثلاثة

منحصرة الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها وما من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم

بما ذكر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة

اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة والاسم كلمة

تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام

الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل

ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها مفرق جامع لافراده

ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع

وللّٰه

وللّٰه در المصنف حيث اشار الى ما ذكرنا في ضمن دليل الحصر ثم نص عليها بقوله وعلم

بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما

يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن ايا لفظ كلمتين حقيقة

او حكما اي بان يكون كل واحد منهما في ضمن المتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم

مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد او تضمن حاصلا بسبب اسناد

احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى

بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة قولية لفظية تناول المهملات والمفردات والمركبات

الكلية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد

الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات

الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربة هند وزيد قايم او انشائية

مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى

منوية وبهما اسناد تفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من

ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه

او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم

الاب ودخل فيه ايضا مثل جسم مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما

مهمل ليس بكلمة فانه ليخ حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت

زيد انما يجيء كلام بخلاف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من

كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت

والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب المنار ذهبا

الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في

تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن

جعله اخص من الجملة قيد به ليخ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة

اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد

وهو الاسناد مقصودا لذاته ليخ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من

الجملة ولا يتأتى ذلك الا لا يحصل الكلام الا ليخ ضم اسمين احدهما مسند

والاخر مسندا اليه او ليخ ضم اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ

او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي اليه

ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم

وحرف وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد

لا بد له من مسند اليه ومسند وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل

واما

واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل

والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود

فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان المسند اليه فالمسند مفقود

نحو زيد بتقدير اوعوا زيد اذ لم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والا

سم الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دل اي الكلمة دلالة على معنى كائن في نفسه

ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح

المفصل الضمير ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ما دل على معنى باعتبار في نفسه

وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا لا باعتبار

امر خارج عنها وسط البلد او قريب من مدينة فلان وكذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره ايحاصل في غيره لا باعتبار متعلق

لا باعتبار وفي نفس التعريف كلام وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال الكائن في الخارج

موجود قائما بذاته وموجود قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصد ملحوظ

في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك بتعاوره لملاحظة غيره فلا يصلح

لشيء منهما فالابتداء مثلا اذ لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية

ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلق اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكر وهو

بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط حاجة الى الالة عليه الى ضم كلمة اخرى

اليه ليدل على متعلق وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة
لتعريف حالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء مثلا
لمعنى كلي ولفظة من مع وضوعه لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث
انها حالات لمتعلقاتها والا لتعرف احوالها وذلك للمعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا
ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون محكوما عليه ولا به واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها ولا بها اذ لا بد في كل
منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا
تتعقل الا بذكر متعلقاتها فليست الا ملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم انا
نعرف الحرف دلالة على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية وهو كينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية فهو جهة كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة
عليه امر واحد وهو استقلالها بالمفهومية فهي هذه الكتابة بالحبر المجري في نفس يخطها الكاتب
الرماء الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في حد

الحصر

ولنذكرها

الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة ما
المعنى ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير فارجاع الضمير الى المعنى اولى فتبين بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة وليس المنوط هنا كما رجح عليه
عبارة المفصل الاولى ان يقال ان المفصل عن الظاهر ارجاع الضمير الى ما ذكر في عبارة
المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختلف حد الاسم جهتي والاحرف في معنى الاسمية
الازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومة
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعلق متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى
متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لم يذكرها الفهم هذه الخصوصيات
للاجمال فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها في حد نفسها لا في غيرها فهي دالة
حلية في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة فالفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد
الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بحد صفة للمعنى فيالصفة الا
ولما خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحيث
الاول في خلع اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء

كان الفعل فيه صريحا نحو زيد قام فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو قيام قام زيد

لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى يقوقي عن الاصمعي

الاصل صوتا نحو قم او عن الظرف والجار والمجرور نحو اما مكك زيدا او عليك زيدا

فعل اشتق منها الدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج منه الا

عن المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان معين

من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على

معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه وانبأ بما

الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان الارادة حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه

يفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه مثنى بصيغة جمع الكسرة على كسر نقاوة بين

التنبيه على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به

ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة

نسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول لام التعريف

دخول حرف التعريف لكان شاملا للبهيمة مثل قولك عم ليس من اسمائه صيام

لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره الام اشارة الى ان المختار عنده ما

اليه

اليه سبويه من ان اداة التعريف هي الام وحدها وان زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الا

بتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها الكلمة والمجرد الى انها الهمزة حتى

وحد زيدت الام للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهامية وانما اختص دخول حرف

التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا

يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه بتضمن المطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة

لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا تدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات

وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة فيها ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر الآلة

اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ورد

على اثرها

دخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم

فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية

فينبغي ان لا تحقق الاصل بان يختص بما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بخلاف ما

بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنيم وسيجيء في

آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريف وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاصها

عن تنوين الترنيم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنيم به ومنها الاسناد

شبكة الألوكة www.alukah.net

المعرب ولم يعرف احكاما بالسماع منهم فان العارف باحكامها كالمستغني
عن النحو ولا فائدة له بعد ايمانه في معرفته اصطلاحاتهم فالمقصود من
معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره وكلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فيه معرفة متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعلم
المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو
معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفته بان يبدل صفته بصفة اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر والما خصصنا
اختلافها بكونه في العمل للا ينتقض بمثل قولنا زيد مضروب واني ضربت زيدا
او اني ضارب زيد فان العامل في زيدا في ذينك هذه الصور مختلف بالاسمية

والفعلية

والفعلية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا الضمير عائد
التهيئ اي يختلف لفظا او تقديرا او على المصدرية اي يختلف اختلافا او تقديرا والاختلاف
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والتقدير كما في قولك جاءني الفتى
فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصل فتى وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
ليلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد فقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين شيء
او يجعل ما نحن فيه اختلف العوامل فيه والاختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة بعد
الالف علامة النصب وبعد الجر علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فان في المعرب
في هذه الصور يتحمل باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان في
آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة القريبة من تسعة عشر مع
عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل قلت
يدخل حكما آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلم يدخل [illegible] احد الحكمين
في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر فيها هذا الحكم الضروري لهذا
يقبل غايت الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص المشاملة الا [illegible] اي حرف ان
حركة اخلق آخره اي آخر المعرب من حيث هو والمعرب ذاتا او صفته به اي بذلك

الحرف او الحركة حيث يراد بها المحصولة الحركة او الحرف لا يراد العامل او المعنى المقتضي او الموجب

على ما هو الظاهر من السبية المفهومة من قولهم فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل او

المعنى الاول المقتضي من الاسباب البعيدة وتعبير المحشي فرجة الحركة نحو غلامي لانه هو معرب

على اختيار المصنف لكن اختلف بسبب الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث الله

ما قبل يا المتكلم وبهذا لا يرتسم حد الاعراب جمعا ومنعا لكل المصادر لان لبنية على فائدة

اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله الدال على المعنى المقصود عليه فكانه اراد هذا

بقوله في ترجمة حيث قال ليس هذا من علم الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق

بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد من الفهم غا

يت البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف

او بما بالاختلاف على المعاني المقصورة يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المقصورة عليه

صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على التضمين يعني الورود والاتيان يقال اعتو

ر الشيء وتعاوره اذا تداولوه اي اخذوه جماعة واحد بعد واحد على سبيل التنا

وبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع واذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعربة

متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علامتها

ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب

فوضع

فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف بآخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل

على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان

يكون الدال عليها ايضا متأخرة عن الدال عليه وهو ما خوذ من آخره اذا اوضح فان

الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون المعرب

للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد الالتباس بعض المعاني

ببعض وانواعه اي انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء

الثلاثة مختصة بالحركة والحرف الاعرابية ولا يطلق على الحركة البنائية اصلا

بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية

غالبا وفي الحركة الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة

كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما

والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة

او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء

مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية

اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير والثقيل للقليل وعلامة للمضاف اليه علامة

غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اي يحصل المعنى

المقتضى اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد

جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت عامل

اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء

عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف الذي لم

الذي لم يكن بناء الواحد مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع

المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه بناء الواحد ولم يكن غير منصرف كرجال

جمال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين

احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيا

فيهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاصل ان يكون بالحركة الثلاث في

الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا

اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قولك رفعا ونصبا وجرا على

الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالتقسيم الاول

مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت

طلبة

طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والياء والجر

به عن المكسر لانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه للجر تابع

اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع

للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غرا

منصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والجر فيه تابع للنصب كما سنذكره

نحو جاءني احمدات ورأيت احمدات ومررت باحمدات اخوك وابوك وحموك

بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك

والهن الشيء المنكر يستحيى ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال

القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واويه وقولك وهو اجوف

واوي لان اصل ذا اذا صلة قوة وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو وذلك لان اصل فم فوة

اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا

يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلق بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها

معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وهو واحدة

اذا المثنى والمجموع عليهما معربان باعراب التثنية والجمع وانما يصح هذين

القيدين اكتفاء بالاضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة وهي تكون
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاوني اخو زيد ومررت باخي
فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها الى الكاف بكونها واوانما جعل اعراب هذه الاسماء با
لحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ليلا يكون بينهما وبين الاحاد وخشية
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لمشابهتها للمثنى في كونها معا
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فيها واخرجين الاعراب سماعا خلافا
سائر الاسماء المحذوفة الاعجز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعاد
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلام
يذكر لكونه فرع كلا مضافا امتحال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب با
لحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات

التي

التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط لالتقاء الساكنين نحو
جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان واثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو ثمانين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو الوجمع ذو لا عن لفظ وعشرون واخواتها اي نظائرها الى تسعين
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلاثة والا لجاز
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقدرا بالعشرة واطلاق اثنين على تسعة لانها
ثلث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ دالة على معان معينة
ولا تعين في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
والجمع مع ملحقاته بالحروف لانها فرع للواحد وهو احدهما حرف يصلح للاعراب وهو

علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
عرابه كما انهما فرعا له لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة ومحل اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان
جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان و
ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون و
ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل
الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في
الكلام ولما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى تقسيمهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة

الاولية

الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت هي
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة للفظ
الياء المتكلم نحو يا غلامي فانه لما استغل ما قبل الياء بالكسر لمناسبة الياء قبل دخول النداء
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله عليه موافقة لها او مخالفة فيها
ذهب اليه بعض النحاة من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير صحيح مطلق
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال او مختص ببعضها واستقر عطف على تعذر اي تقديرا
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على الاشباع كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستقلال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كالقاضي يعني تقدير الاعراب لاستقلال قد
يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف فالمحل في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو

ياء المتكلم

في حالة الرفع فقط دون النصب والجر فتحوا بائه مسلمي فان اصله مسلمو لسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فحذف الاعراب في حالة الرفع تقديرا بخلاف
حالتي النصب والجر فان الاداة هام لا يخرج الياء عن حقيقتها لان الياء المدغمة اي ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلثة مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديرا
واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرهما تعذر فيه الاعراب اذ استثقل
ولما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرف بعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال اعلم ان المنصرف ما
اي اسم فيتعرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اذ سيجيء ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع العلل تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموعها في هذين البيتين
من الامور التسعة لاكل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والعدل واو عطف
هاتين العلتين من الواو والنون المجرد المي فظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الفاء و

زنة الفعل وهذا قول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وجمع النون الحرف
حال كونها زائدة وقوله الق فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتداء وخبره الظرف المتقدم وقولنا
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع زيادة النون وانها ليست ولهذا يعبر عنها بالالف و
النون زائدتين ولو جعل الالف فاعل القول زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف على النون لمزية في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور
التسعة قول على تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلاف فقال بعضهم انها تسعة
وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها
الى الصواب هو من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثلهن مثال للعدل واحد مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة واريد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكمها حكم غير المنصرف والاخر لم يرتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان الاكثرة فيه والتركيب
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيثاذ فرعيتان بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر اشتقاقه
من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة تمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالف لسان
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز ان
يمنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه او جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة
والتنوين فيه لا بجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة منها
يقوم مقامها وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
اللغوي

اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكم الصرف الى الضرورة وزنا الشعر وغيره
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقولها عليها السلام صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقولها ايضا عد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كرره
يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلامة
كما يحكم بسلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمل قولنا للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله عليه السلام على خير الانام وسيد حبيب الى العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم معطوف او موصوف من سمي باحمد فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن
لكنه يخل بالقافية فانحر في الروي في سائر الابيات الى المكسورة او المناسب له ويجوز
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب عن الكلمات
اصر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسل
الناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسب وما يقوم مقامها اي العلة

www.alukah.net

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة

منهما مقام العلتين لتكرارهما احدهما الجمع المبالغ في صيغة منتهى الجموع

قد تكرر فيه الجمعية كالكالب واساور وانا عيم او حكمها كالجموع التي افقته لها

في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث

لكن لا مطلق بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة الكائنة

منهي كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لافتراقهما اصلا فلا يقال في حبلى

حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة اصلا بحسب الوضع فانها قد وقعت فارقة بين المذكر

والمؤنث فلم تعرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يتوقف

اللزوم الوضعي فالعادل مصدر مبني للمفعول اي يكون الاسم معدلا

والاخروجي اي خروج الاسم اي كون الاسم مخرجا عن صيغته الاصلية

اي عن صورة التي يقتضيها الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها

ولا يخفى ان صيغة ليست صيغة المشتقات فيما فاقته الصيغة الى افيد

الاسم خرجته المشتقات كلها وان المراد من خروجه عن صيغة الاصلية

ان يكون

ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف

كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن

صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعبر

عن مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتها فخرج

عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية

فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة بما هو القياس

اعني اقوسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس

من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقوس وانياب واخراج قوس وانيب عنهما وقال بعض

الشارحين في جواب بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذ المقصود تميزه عن بعض

ما عداه فيمكن ان يقال المقصود تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ

حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه في الجملة نصح هذا التعريف الى

ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث

واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا

الى اعتبار سبب اخر ولم يصح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل

فيها دون غيرها من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد

في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا
دليل عليه لامنع الصرف فعلى هذا قوله تحقيق معناه خروجا كائنا عن اصل تحقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان فيه معناهما مكررا
دون لفظهما والاصل ان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا مكرر وهو ثلثة ثلثة ولكن الحال في احاد
وهو وحد وثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا
اعتبارها فيهما وضعا واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم تفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل بالالف

الاضافة او كلمة من وحينئذ يستعمل بواحد منهما علم انه معدول عن احدهما فقال
بعضهم انه معدول عما في اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اي الزمن والتمام يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء لو
اضافته اخر مثلها نحو جئني وقبل ويا يتم يتم عدن وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعال او فعلاوات كصحراء على صحار او صحراوات فاصلها
اما جمع او جماعي وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
الشيئين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما وفي اجمع واخواته احد الشيئين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كاشياب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالاثياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما ولا على اثياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن الحكم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقدير اخر خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره ومنعه فرضه منع الصرف للاخر كعمر وكذلك زفر فانها لما وجد غير منصرفين

ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف في اعتبار العدل
على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان
اصلهما فامر وزفر عدله عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن
فاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء الاعلام المؤنثة مثل
حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيهما
عدلها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيها انما هو للحمل على نظائره
للتحصيل منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين سوية
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملها
عدلها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما موصوفة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع بان تكون تلك الصفة علما مثل احمر فانه موضوع لذات ما

اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية
كما في مثال المذكور فانه لما اجري في النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال لا
اصلي بحسب الوضع المعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا صالته لا العرضي
لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه او شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضع على الوصفية لا ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
الاسمية اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص بعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية الرابع في قولهم بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مرة
الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية فيها
سواد وبياض وارقم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء وان رجحت الوصفية لغلبة الاسمية عن لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها

في معانيها الاصلية ايذانا بالكلية فلا مانع من الصرف في هذه الاسماء الصفات الاصلية وانما
الفعل واما عن استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل
والوصفية الاصلية والحال وضعف منع اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي بمعنى الخبث وكذلك منع احد للصغر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من
يحمى القوة واحيل للطائر ذي الطاير ذي خيلان على زعم وصفته لتوهم اشتقاقه من الخال وجمع منع
الصرف في هذه الاسماء وعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني التي
مطلق لا الاصالة ولا الحال مع ان الاصالة الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء ولا
فانه لا شرط لم يشترط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف العلمية او علمية اسم المؤنث بغير
التانيث للزما لان الاعلام محفوظ عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمية والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء
في اشتراط العلمية فيه لا اذ بينهما فرقا فان فائدة التانيث اللفظي بالتاء شرطا لوجوب منع
الصرف في المعنوي لجوازه ولا بدية وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم قاوسر اي شرط وجوب قاوسر التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور الثلاثة
الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها مثل سقر او العجمة مثل ماه جور وانما اشرطية وجوب تاثير التانية

المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة عن الحقة التي
نحو ان يسمى رجل بزينب او سقر او ماه فانه لا يجوز صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر على العلمية
من طبقات النار وماه جور علمين للبلدتين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على ثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه جور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي بها المعنوي مذكر فشرط تحتم سببية
منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع كالحرف الثالث فاقام مقامها فقوم
وهو مؤنث معنوي سمي باعتبار معنى الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف
وعقرب وهو مؤنث معنوي سمي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل امتنع صرفه لان
وان زال التانيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صرف قدم
ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فقال قديم بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
وتحقق فيه

والتانيث الحكمي المعرفة او التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة

شرطها او شرطا شيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف

على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة بضمه على ان

يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المظمرات والمهمات

لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة

يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما

جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل بعضهم لان قرينة

تعريف النكرة اظهر من قرينة العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما وضع غير العرب ولتأثيره

في منع الصرف شرطان احدهما كونه علما والثاني ان يكون علميته او منسوبة الى العلم في اللغة العجم

فيكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى

العلم من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى به الحبر والقارئ

القراءة لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت

شرطا لئلا يتصرف العرب فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف في العجمة فلا يصلح

سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعموم علميته في العجمة

وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة او ثلاثة

حرف ليلا يعارض الخفة ثقل احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرطين

نصرافي نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان لم علامة

مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط واو

لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمة في ماه جور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبرها

هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين ليلائم سكون الاوسط

احدهما لا يكون من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببها بالاستقلال وشتر

وهو اسم حصن بن بدر بكر وابراهيم منع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان

في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط

الثاني لان غرض التبيين على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قوم انصرافه

مع انه متفرع على انتفاء شرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما

لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممنوع عن الصرف الا ستة

محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح

لان سيبويه قرنهما ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان

قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح العجمة وهو سبب

قائم مقام بين شرطه واشرطنا قيامه مقام البين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وهي
التي ليجمع جمع التكسيرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعية
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة
فان لاتغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع آيا من جمع ايمن على ايامين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون الصيغة مصونة عن قبول
تغير فتؤثر بغيرها وما منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير
هاء لانها لو كانت مع هاء كانت في حالة زنة كراهية وطلحية بمعنى الكراهية والطلاقة فيخل
في قوة جمعية قنوز ولاحاجة الى احتراز عن مدائن فانه مفرد محقق ليس جمعا لافي الحال
ولافي المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ احتراز عن خلائق فانها جمع خريزة او قريزة
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمنع صرفه لوجود شرطا تاثيرها كما مر
مثال ما بعد الحرفان ومصابيح مثال ما بعد الثلثة احرف اوسطها ساكن وقد
قرزانة وامثالهما هي على صيغة منتهى الجموع مع هاء فينصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو

كونها بلا هاء وجر علما للضبع ثم اجواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة
من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لاحاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمعية شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليدل على ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية وليس الامر كذلك اذ لا اثر
للجمعية العارضة في الجمعية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما
تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمعية فيه لا في الحال ولا في

الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيد في التلخيص
عنه انه اسم عجمي ليس بجمع لانه في الحال ولانه الاصل حملا على منع الصرف على ما وازنه ايها
يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فلو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم
من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الوزن وقيل انه اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لانه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فيه حملوه
لهذه القاعدة انه جمع سروالة كانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمع
سروالة على سراويل واذا صرف اسراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في
الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو حوار ايا كان
منقوصا على فواعل يائيا كان او واويا كالحواري والدواعي رفعا وجرا في حالتي الوقف
كقاض حكم قاض بحسب الصورة حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه يقول جاءني
ومررت بحواٍ كما يقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء تحرك
مفتوحة

مفتوحة تحويلية الحواري قلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف لصيغة
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال يتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة يجيء بعد تمامها فاصل جواري قبل الاعلال
جواري حواري بالهمز والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال عليها
هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار حواري على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال الى منصرف واما في
فيه الصرف لكان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بحكم الملفوظ ولهذا الاجرى الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او فكر تهم من التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بالاتفاق وقد لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب يقول مررت بحواري كما تقول رأيت حواريا وبناء
هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فيما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري حواري بالضم بلا تنوين عوضت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار حوارٍ وعلى هذ

اللغة لا اعلال الا في كلمة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها اعلال في كلمتين كما عرفت

او اكثر شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه كغلام

تأثير في المضاف اليه ما يضاف اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة

على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما

قبل العلمية فان التسمية بها انما تجري لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها

التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذ كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها

منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر على حين قلنا كما نبه في ذلك بما ذكره فيما

بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها

فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك

هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية

او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعروفان من اسباب منع الصرف تسميان

مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وسميان مضارعتين ايضا لمشارعتهما الفي التأنيث

في منع دخول تاء التأنيث عليهما والتخالف في ان بينتهما لمنع الصرف اما كونهما

مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني

ثم انهما ان كانا في اسم يعني به صالحا بلا صفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف

اما ان لا يدل على ذات اصلا او يدل عليها لكن لم يلحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل عليها

وضارب ومضروب فالاول ليس بمراد والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا هو

يعني لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف

وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية

تحقيقا لزوم زيادتهما او لتمنع التاء فتحقق شبههما بالفي التأنيث كحمراء او كانا في صفة

فانتفاء فعلانة او انكان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع

وصول التاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالهما ولهذا الصرف عريان

مع ان الصفة لان مؤنثة عريان وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثة فعلى

لا يكون فعلانة فيبقى مشابههما لالفي التأنيث على حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة

في الشرط اطلق في رحمن وانه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لان رحمانة

لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا مؤنث فعلى من ذهب الى شرط

انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلامتهن بشرط وجود فعلا فهو منصرف دون سكر

فانه لاخلاف في منع صرفه لوجود شرطه على المذهبين فانه مؤنث سكري لاسكران

لانه مؤنثه دون لوما فانه لاخلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين ندمانة لانه من ولا

اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان

مؤنثه ندمى لانه مانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص او يغلب من اوزان الفعل

وهذا القدر لايكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص بالفعل

بالفعل بمعنى انه لايوجد في الاسم العربي الامنقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل

المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكيذبك بذرها وعرفان

وخضم لرجل هذا فعال نقلت الى الاسمية نحو يقم اسم لضبع معروف وهو العلم

وشلم علم موضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح

الاختصاص وهو مثل ضرب على بناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف

للمفعول ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء فانه على البناء غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه

للفاعل

بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوائله او في وزن الفعل او اول ما الان على وزن

زيادة حرف او حرفين ذالك من حروف اعني كزيادته اي شاء زيادة حرفا او حرفين

اول الفعل كما غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء

لانه يجيء الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل

ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم

يرد عليه ارنب اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير فلا يلزم قياسا

ولا اسود فان مجيء التاء اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف

لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله

التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة

اي كل اسم غير منصرف فيلزم فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسبب المختص كعمر وزفر

مع شرطيته بسبب اخر واحترز بذلك عما تجامع مع الفي التانيث او صيغة منتهى

الجموع فان كلا واحد منهما كاف في منع الصرف ولا تاثير فيه للعلمية فاذا

نكر فان يأول العلم بواحد من الجماعة المسميات به نحو هذا زيد وربت

زيد اخر فانما اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه

به نحو قولهم لكل فرعون موسى او لكل ممطل محق صرف لما بين اظهر حين بين

سبب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لايجامع مع مؤثرة

الالف والنون المزيدتين فان كلواحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاسباب الاربعة
تجامع غيرها من شرائط العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موجودة
في احمد وعمر وليست شرطا فيهما كما مثلت واحمر وهما العدل ووزن الفعل
دين لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
او وزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الامرين
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا يجدي
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب او لم يبق فيه
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لان قوة
السبب الذي هو العلمية بذاتها واسبب الاخر المشروط بالعلمية من وصف
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العلمية
ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اضمة بكسرتين علم
من اوزان الفعل مع وجود العدل فانه امر من ضمت يضمد وقياسه ان يجيء بضم
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اضمة

وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لهم جميعا
وزن الفعل وقد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع اياه واعتبار الصيغة عن ذلك
الاصل وهنا لا يقتضيه لوجود بين في اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور انه ابو الحسن تلميذ سيبويه
وانما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعلا اصلا واسندا
الى لفظه الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في الظرف نحو احمر علما اذا نكر
والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند تنكيره بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية
اعتبار الصفة الاصلية اذ انها خالق سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار

الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الـ
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصـ
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعتبر
الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصـ
وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة
الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سوا
وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما
اخر بعد تنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى ان
فان الوصفة قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعود من
غير ضرورة فلم يبق في الاسبوع واحد وهو وزن الفعل والالف والتـ
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وانكار
لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصـ
والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزم اي سيبويه من اعتبار الوصفية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفـ

لما يلزم في باب حاتم على تقدير معتد من الصرف من اعتبار المتضادين بعني الوصفية
والعلمية فان العلمية للخصوص والوصفية للعموم فحكم واحد وهو منع صرف لفظ
خلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت
انضاد انما هو بين الوصفية الحقيقة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع متضادين قلت تقدير احد ضدين بعد زوال الضد الآخر في حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما غير مستحسن
وجميع الباب او باب غير المنصرف بالام او بدخول لام التعريف عليه او الاضافة
والاضافة الى غير ياء المتكلم مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف
بقوله يجر لان الاجر قد يكون بالفتح والاولى ان يقول يكسر لان الكسر يطلق على الحركة
والياء ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلق لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما
زالت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني الام او الاضافة وهو جهة
الاسمية رجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر والتنوين لانه للاسم
مع الام والاضافة ومنهم من ذهب الى ان العلتين انكانتا باقيتين مع الام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احداهما كان منصرفا وبيان ذلك

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلق والممنوع من غير المنصرف بالا
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف
التنوين
الفعل لم يؤثر الا في سقوط دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى
التنوين للامتناع من الصرف + ان العلمية تزول بالاضافة
العلمية شرط للسبب الاخر التام معها كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقية العلتان على ما ذهبا وهذا القول اس
عرف المصنوفي المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موص
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعق
الصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات او ضخمات وكالايام الحال
هو او المرفوع الدال على المرفوعات لان التعريف انما يلحق الماهية لا الا
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضم
والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل الرف
معرب لكان مرفوعا لفظيا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما على الرفع الم
بحثه عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فهمه
المرفوع او انما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لان
المرفوعات عند الجمهور لا يجري الجملة الفعلية التي هي اصل

الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكان ابو
بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بما هو مشتق وهو الفاعل او ما
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيد اسند اليه
الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه الحكم لتوابع الفاعل وكذا
المراد بجميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير
التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبههما بما شبهه في العمل
وانما قال ذلك لينتاول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم الفعل او شبهه عليه
اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانهما اسند اليه
الفعل لان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر والمراد
بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه جوازا نحو زيد ضربته
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديمه نوعه وليس نوع الخبر هنا يجب تقديمه بخلاف نوع

ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به او اسناد واقعا على طريقة قيا
الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يلزم على صيغة المعلوم او على ما
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن المفعو
مالم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والا
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفا
كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المف
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد قا
زيد قائم
زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه قائم زيد
قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه والاصل في الا

الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف الا
فان فقد فيه الكل كالعين لواشتان كالمرأة او واحد حتى اعطي للذكر لهم جميع هذ
الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا
يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا في طلحة بسكون اللام وابن كيسا
بفتحها ويدخل فيه نحو حمراء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمعية بالواو ولان الممدود تقلب
واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وبقي الفتحة قبلها دالة عليها و
شرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اعلم شرطه فالشرط الاول كونه مذكر
يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء او مذكر غير
صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بان يكون المذكر على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر وحمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون وليم
يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل دال على الزيادة والشرط الثالث ان لا
يكون ذلك الاسم فعلان فعلى او مذكر غير مستوفي تلك الصفة مع المؤنث بان يكون المذكر على
صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق

www.alukah.net

بينهم وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصلا في الباب

بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها في الشرط الرابع لا يلزم الاسم المذكر

مستويا فيه اوفي هذه الصفة بتاويل الوصف بالمؤنث مثل جريح وصبور فلا يجمع

والنون ولا بالالف والتاء فانهما لم يختصا بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجعلا

مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرح وصبر والشرط الاول

ان لا يلزم الاسم المذكر متى سبابتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة

وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه او نون الجمع بالاضافة

في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح

وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لاستيفاء التذكير

وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت

كلية اخرجتها من الشذوذ وذمنها سين وامثاله وابقى على الشذوذ ذا وامثاله

تقصير ذلك فلم يرجع اليه المؤنث الجمع الصحيح المؤنثة مالحق بجمعه لحق آخره

مؤنثه الف وتاء وشرطه اي شرط جمعه الصحيح المؤنث الكان صفة وله اولا لمذكره

مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمعه بالواو والنون ليلا يلزم ضرب الا

على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اوفعلة

جمعية ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائ

فلو قيل في جمع حايض ايضا حائضات لزم الالتباس والاعتلو على قوله ان كان صفة

يكن

او ان لم المؤنث صفة بل كان اسما جمع من الجمع مطلق المغير اعتبار شرط مثل

طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد

لان الاسماء المؤنث بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها

غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالتاء والالف بل هو فيها مسموع كالسموات

والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولاظهار العلامة جمع المكسر ما

تغير الجمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا

تنقض جمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة بله وايضا

المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان

تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تغير في الجمع

مطلق فهو اعم من ان يلزم من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة

الزيدة كما يدل عليه ما لابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان

ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما وجمع القلة وهو ما

يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس

وافعال اي يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي

وافعلة كغلمة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
كان مسلمين او مؤمنات مسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح ان لهما وما عدا الكل المركب
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى مالا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع
اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدر
كالضرب والمشي او كصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدده مثل
جلوسا وجلسة فهو مثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما
الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو المصدر
الثلاثي المجرد سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتاب
التصريف وفي غيره اي غير ثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياسي اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما كان
ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
الى غير ذلك مما علمت في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المتعدي

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس او حال كونه غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرامك عمرا وخالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما سيجيء الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلق يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فان
اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه
في تقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب
زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون اي يظهر فاعله او مفعوله اذا لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه
لاضمر المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل او كذا في اسم
فاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه
وجهها
تثنية ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مظهر مطلق فلا حاجة الى قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصلا ولا
يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة
الى فاعل ما اخذ منه في مفهوم ما عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوطة اولى لان الاضافة اقوى مشابهة للفعل

www.alukah.net

لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا
او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة والسير
الليلة يريد واعماله اى اعمال المصدر متلبسا بالام او بلام التعريف قليل لانه عند عمله مفتقر
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر
ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصدر
المعرفة بالام عاملا فاعلا او مفعولا صريحا قد جاء وعاملا بحرف الجر نحو الحمد لله الجليل بالسند
فان كان المصدر مفعولا مطلقا من غير اعتبار ابدال الفعل من غير نحو
ان يلي المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا او لازما او كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا من اللفظ اى من الفعل
ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وجدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان اعمال
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فمع قوله وجهان اذ
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحمل المعترضة بينهما
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم ان تعلقه على السواء
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل او حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام او الفعل به اولا
قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعلا مريدا ذكر بلفظها والعلم قصد التفرقة

الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدوث وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منها
عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان
اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة

www.alukah.net

ويخل شه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان
لوجود الزيادة فيه
ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل في الآية الشريفة مما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصدر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
او افعل تفضيلا او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره اي ثلاثيا مزيدا فيه او
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم وبميم مع ميم مضمومة هو
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما
قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كمكرم يتفعل ويتفاعل ويتفعل
نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال للكسر
فيما قبل اخر المضارع ايضا من كونه فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون للكل من
قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فانكان فعله لازما يلزم
لازما ويعمل عمل فعل الازم وانكان متعديا الى مفعول يلزم هو ايضا

الى مفعول واحد وانكان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له ومعه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال فيعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط
اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد من الحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحققا او حكاية كقولك لمن طلبهم باسطا ذراعيه بالوصيد فان با
هنا وانكان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كائنا موجودا ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كائنا موجودا الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على
المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذي الحال ليقوى فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى الصاحب نحو زيد ضارب ابوه وجاءني رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها في الالفاظ الاستفهامية او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازدادا بهما شبها للفعل نحو اقائم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المثنى

للماضي لزمان الماضي بالاستقلال او ضمن الاستمرار وان اريد ذكر مفعوله وجب الاضافة

اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية

مثل ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه

عنده سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال او الحال فيجوز ان يكون

على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانتفاء عنده من قبيل

اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باذراعيه

وقد اجيب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه

فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل لا مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو

درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو درهما

اعطاه فيقال درهما اي اعطاه درهما فان دخلت الام الموصولة على

استوى الجميع اي جميع الازمنة في عمله فتقول مررت بالضارب الان

زيدا امس على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله لعمرك لذا يلقى العلى

فجر فهما ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الام والقراءة بهما لا تجر

عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي من حدث موضوع المن فيه

+ امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة

حتى عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه

وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد

اسم الفاعل للمبالغة الفعل المشتق منه كضراب وضروب وبو

مضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله

اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير

ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة

فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله

اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمرا

الان او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الآن او غدا او امس

وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية

جواب سؤال وهو ان يقال لم يعمل اسم الفاعل للمبالغة

في المثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما صحيحا

كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفرد العمل وشروطه لعدم

نظرا الى اصله الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع

الألوكة
www.alukah.net

تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او

الزيدون الضاربون او الزيدان الضاربان عمرا الآن او غدا او امس

ويجوز حذف النون اذا كان المثنى والمجموع مع العمل معمولا بنصبه على المفعولية

بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا

مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين بقصد التخفيف لطوله

الصلاة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة اما من حيث ان الاصل

نفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبر اقامة هذا

مقام ما مر في اسم الفاعل قوله لما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة منه

المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة

واسم التفضيل مطلق سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه يشتق

من فعل الموصوف بزيادة على الغير ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه

فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره غير الثلاثي المجرد على صيغة

بفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله والمهم

النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او المخبر عنه

كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله فاذا كان معرفا بالام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو في

او المعطى

درهما الان

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مما اشتق من فعل

للزمه احترز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن لم يقم به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث

احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث وقولنا اسم فاعل

لا صفة مشبهة والا لزم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عن الاشتقاق وكريم فانه مشتق من

رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة

له للكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه

نحو ضامر وطالق لانهما بحسب الوضع للحدوث وعرضا للثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة

مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو غير اسم الفاعل من

الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع او كائنة على قدره بحيث

لا تجاوزه فانظر منصوب على انه حال من المسكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف اي كائنة على

قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول

ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل على كونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر

كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلق اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت

فلا معنى لاشتراطهم فيها واما اعتماد فهو غير فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها

لعدم الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما قسما

بالام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس بالام او مجرد عنهما

اى عن الام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة

معمول اى معمول الصفة المشبهة فكل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب

ومجرور فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام

الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة فالمرفوع هو المعمول للفاعلية

والمنصوب على التشبيه بالمفعول به والمعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا

في المعمول النكرة هذا عن البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الثالث الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول

الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا

وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود تذكرها للتوضيح الاقسام

اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى امثلة هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن

بالوجوه المذكورة وحسن وجهٍ عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

وجهه بادخال الام على الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة

وانما في الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان

كانت للصفة المجردة عن الام وهذه الصفة ذات الام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجود والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام

الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات

الام فان قسمين منها ممتنع كما قال اشتان منها بين تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة ان يكون

بالام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غيره واسطة مثل الحسن

وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه حقه لان الحقه في الصفة المشبهة اما

بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة

او بما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما

معا والاحقه فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة بالام مضافة الى معمولها المجرد

عن الام ومثل الحسن وجه او وجه غلامه لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادت التخفيف بحذف

الضمير واستتاره في الصفة لكنها لم يجوزوها لان اضافة المعرف الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف

لكنها الصورة تشبه عكس المعمول وهو عن الاضافة واختلق في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن الام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها

على ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا ضرورة في السعة ووجه الاستقباح

انما تكون الاضافة لقصد التخفيف فقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان

يقتصر على ادنى التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف

الضمير مع الاستغناء عنها استكنة الصفة والذي اجازها بلا قبح ينظر الحصول شيء من

التخفيف وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر اللتي خرجت منها الاقسام

المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منه

www.alukah.net

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل لموصوف قام به
الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني

ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك

الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف لذات متصفة
بتلك الزيادة او ظرف مستقر للموصوف متلبس تلك الزيادة فقوله ما
اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسمي
الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في
تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤ
والمكان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل خيرا واشر فخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنيا
اسم التفضيل من اي حروف ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء
افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق

الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهه
وحسن وجه بجره واضافة المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان من
تسعة احسن لان الضمير فيه يقوم الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما مكان فيه ضميران منها احترازا
والاخرة للمعمول مثل احسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسناء
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعهما قبيح بعدم الرابطة بالموصوف لفظا وما كان وجه
الضمير غير ظاهر الصفة مثل ظهور وجه المعمول احتيج الى قرينة تظهر بعد وجوده وعدمه مقال ومتى فهم
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لانه معمول لها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تحمل الفاعل
فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع علامة تثنيته فاعله الظاهر وجمعه وكذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفعه معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير
ليكون فاعلا لها فتثنى الصفة بتثنيته والموصوف فتقول حسنة وجها وحسنة وجهان
اذ كان الموصوف مثل الزيدان حسنا وجها وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذ كان الموصوف جمعا مثل
حسنو وجه وحسنو وجوه واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي
لمفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فحذلك
التمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما
الآبي ومضروب الآبي برفع الآبي ونصب وجه واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما
لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اياه وزيد معطى اياه وكم ان
مفعول الضارب او فاعل له ونصب تشبيها بالمفعول به الثاني انه مفعول ثاني للمعطى او مفعول

من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يجعل
ان يلي تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصولا
او يكون من حروف مزيد فيه اما من اصول او من زوائده او
فلا بين ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون او من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره او ليغر اسم التفضيل
كاجمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور
او زيد الحمرة والعور وهن التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدمة
على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو
الفضل فان قصد غيره اي غير ثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه غير
توصل اليه اي الى غير ثلاثي المجرد باشد نحو هو مثل هو اشد منه استخراجا
للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيد بالظاهر
لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق افعل
على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا
بخلافه نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يعد

ظاهر للام يشار بالام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما

كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قدم

افضل من زيد فعلى هذا لا يكون الام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل

اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او منكرا

بالام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو الافضل منه

والا يكون ذكر الام او من لغو واما قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى

وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى ليست من

بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل

ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف

اليه اى اكبر كل شىء او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شىء فاذا اضيف اسم

التفضل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على احد طرفى

موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه

تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشىء على نفسه وانما كان

الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشىء على غيره فالاولى ذكر المفضل

فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعض منهم

فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من

استعمال هذا التفضيل وصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد

افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف

احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد به

زيادة مطلقة اى ثانية معينة زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على

المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم

التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم

لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى

جماعة هو داخل فيهم نحو قولك بينا عمر افضل قريش اى افضل الناس من

بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنس ليس داخلا فيهم كقولك يوسف

احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى اخوة يوسف وان تضيفه الى جماعة

غير

نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها مشاره

مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو

الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان

كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد

او الزيدان او الزيدون وهندا والهندان او الهندات افضل الناس والهند

لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا افراد والتذكير فكون المفضل عليه مذكورا

معه والمطابقة او مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو

اسم التفضيل صفة نحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلوهم وهندا فضلى

النساء والهندان فضليا تهما والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام

في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

زيادة مطلقة والقسم المعرف بالام منه فلا بد فيهما من المطابقة

اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة

الموصوف فهما مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى في

ذكر المفضل عليه بعده هو اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفردا مذكرا لا غير

غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر

حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين اخواته

من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة

وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره

في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به

سواء

سواء كان مظهرا او مضمرا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعدا الى الفعل

يقال الله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله او هو اعلم من كل احد يعلم من يضل واما

الظرف والمجاز والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والمجاز يكفيهما رائحة

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصب ما يخلو عن معنى الفعل ايضا

نحو طاب زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو

عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس بمعناه الزيادة يعمل عمله ولانه

لما كان فيه ما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان صفة او وصفا بيانا هو

اسم التفضيل

اللفظ لشيء معتد به عليه بان يقع خبرا عنه او حالا او هو صفة لما معنى لبس

مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اياه باعتبار قيد

يذكر ذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اياه باعتبار قيد

بغير ذلك الاول فيلزم باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا عنه

بعد تمام الكلام او حال من اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما

زيد رجلا احسن في عين كل منه في عين كل رجل هو الشيء الذي ثبت له اسم

تفضيل اللفظ والكحل مسبب مشترك بين الرجل مفضل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا

لشيوع المعنى لسبب يحصل لصاحبه يعتمد عليه ويحصل له منظم تعلق الصاحب

حتى يتمكن عمله فيه كالصفة المشبهة لا نخطاطرتبتهما عن رتبة اسم الفاعل

فانه يعمل فيه مطلقا سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن من زيد

ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه

من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج نحو قولك ما رأيت رجلا احسن كحلا

عن كحل زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا

وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وانما يبقى على ما هو الاصل فيه

التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن

التفضيل كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه

يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل

لانه اما حسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى

وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيثبت

انه ليس حسن كحل عين رجل زائد على كحل عين زيد فيبقى اصل الحسن كحلا

مقيد

مقيدا لزيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات يأباه مقام المدح فرجح

المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع

النفي حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل سلبا القي عليه مجردا عن الزيادة وفي

لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجلا مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساوات او بكونه دونه والقياس يكونه دونه لانا

سبب المقام فرجح المعنى الى ما رأيت رجلا حسنا في عين الكحل حسنه في عين زيد

فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يجوز ان

يقصد بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه فيصح

ان يقصد به نفي المساوات مطلقا ولو ضمن الزيادة فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن

كحل الاعين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان الزيادة زوال

فضيلة باقية يقتضي جواز عمل اسم التفضيل المنظور فيه ان يكون عمله مثل ما رأيت رجلا افضل

ابوه من زيد جائزا كما جاز المثال المذكور قلت فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه

في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات

فلقوة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فازيل بالنفي زوالا بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود كما كان بعد

زيد بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا

ضعف

المسمى من الزمان نحو عسى وكاد فان معناها يحسب الوضع ويصدق على المتكلم

انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحرف الاشين ولانه متغير بحسب الوضع

بواحد وان عرض الاشتراك من بعد الوضع ومن خواصه يخواص الفعل دخول

لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيق شيء من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالته الاولى على الاستقبال القريب

والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها انما وضعت اما لنفي الفعل كلما

او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا تنهى او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكاذا

هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول وانما خص به لجواز

تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بها لم فاعل والصفات استغنت عن

بها لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث الفاعل فلا جرم اختصت الفعل

ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوقه نحو قائمة

فعلت اردت نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة قبلها

فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بها لم فاعل والفاعل انما يكون

وفروعه وخطاوروعه عنه يمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفروع الاصل

المرفوعة وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فهو بالتعميم الى واجب

الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر

الا ان تقيد بقرينة دالة على ان المطلق ينصرف الى الكامل

بعض انها يكون بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان الزمان فقوله دال على

زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموضوع للفعل

يتقض منه الجي بمثل امسى وبات لانه ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بمنع بلم يضرب وجميعه منع الجي

بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف اي هو يعني الماضي مبني على فتح لفظا كضرب

او تقديرا كرمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته

مضارعا في وقوعه موقع الاسم كزيد ضربته موضع ضارب وشرطا وجزاء نحو ان

ضربتني ضربتك موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع جواز الضم المو

فوع المتحركة فانه مبني على السكون معهن نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع فتحات فيها

هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة احترازا

عن مثل ضربا لانه مبني ايضا على فتح وهو غير الواو فانه يضم معها لجانستها لفظا كضربوا وتقديرا

كرموا المضارع ما اشبه اي فعلا اشبه الاسم باحد حروف فاعلت اي حال كونه متلبسا باحد حروف

تانيثه او المراد بالمضارع الحروف الاربعة التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون

في وقوعه وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم

مشتركين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر بعطف على وجوه ولكن الاشتراك

انما يكون لو وقع الفعل مشتركا او لتخصصه بواحد من معانيه الحال والاستقبال

وبالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر وانما

تختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما فرق المضارع بهذا بخلاف الاسم

لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع

كالشبهين ارتضاعا من ضرع واحد فيهما احرف زوائد فالهمزة من

لحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون لم

كان به وحده واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من

والتاء للمخاطب مطلق كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمؤنث

غيبة او حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوغيبة والياء للغائب غيرهما

المذكرين وهما احد المؤنث الغائب ومثناه فقوله غير القسمين المذكورين

بد ليتميز من الغائب وان لم يضر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة

فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج

او لا يخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما ماضيه على اربعة احرف كذلك كيخرج

ونحوهما ولا يعرب من الفعل غير المضارع لعدم علة الاعراب فيما كان

في هذا الكلام قوة لنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به

نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احد هذين

يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الا

اعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلام ولو دخل عليها لزم دخوله على الكلمة

حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لما

بينهما نون جمع المؤنث اما هي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك

الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة

ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية مذكرا كان

او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون

والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع

ضمن يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب

المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم

مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الفتحة

او الضمة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولم يضرب ولن يضرب

والمضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون

حالة الرفع وحذفها في الثلاثة حالتي الجزم والنصب فان النصب في

للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين

وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء نحو

في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لخفة

في حال النصب لخفة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي يحذف الواو والياء

الجزم وهو حرف العلة المناسب للحركة قوله

الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استقصاها المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم

لمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لم تقبل الحركة

تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي حذف الالف في حالة الجزم تقول لم يرض

المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كزيد يسوء سواء كان العامل فيه هذا تجرد

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه

وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب او ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت

رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي

اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين وارد على

يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي

سيقوم

نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بالرفع موقعهما ذلك تقول الذي ضارب هو

وان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيك وقوعه

موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسبق من الاعراب مع تقدير

وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين

صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كان زيد يقوم

ان الاصل في الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة

وينتصب المضارع بان مضمرة ولن قال الفراء اصله لا ان بدل الالف نونا وقال الخليل

اصله لاأن فقصر كما شيء اتم شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ

ان مخففة وقيل اصله اذا بظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي نحو

سرت وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لاد

وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزيدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم

للاشكال الثلثة جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية

وبعد الفاء في نحو زرني فاكرمك وبعد الواو في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن و

بعد او كالزمتك او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان وافعال بعد الا

الألوكة
www.alukah.net

وقد امتنع عطف الجر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك انشائيتان المعنى في زيارتي فاكرمك لكن زيارة منك

كرامتي اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معه فان التي ينصب بها المضارع نحو اريد ان تحسن الي مثل النصب بالفتحة

ومثلا ان تصوموا مثل النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم او الم

يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم

بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة

بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع

بعد الظن فيهما الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع

يلائم ان المخففة الدالة على تحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية

ففي وقوع كل منهما في خبره ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض

ان محض لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا موجبا والا يلزم ان يكون قوله تعالى فان

ابرح الارض حتى ياذن لي ايه تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء

واذن التي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما

بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب بها

لضعفها

لضعفها لا لقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كما ان ستقوم حكمها وكان

عطف على لم يعتمد وينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اذ كان

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل

فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا او حالا هما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك

لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل لا يحتمل الا الاستقبال فقوله

اذن ابتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للاستصحاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله

مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا وتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل النحاة ايها

اعلم انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا

والخبر واذ وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف

الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ومعناه السببية او سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال

المذكور وحتى التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير اذا كان اي المضارع مستقبلا بانظر

الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال

كونه حتى يتمحض كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثل

امر اللهم الى امركم بعوله

مثل لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثل لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى

قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا والاصح

تعين الاخير مثل لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان ارادة الشخص

الذي دخل حتى الحال بمعنى زمان الحال تحقيقا او بطريق التحقيق بان يكون بمنزلة زمان المتكلم

وسيجيء مثاله او حكاية او بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل

في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة

تحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه الحكاية مرفوعا فان

بقيت على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ان تقول

ان لانها علم الاستقبال كانت احتى عن هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا

عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام استانف لا تعلق له بما

مبتداء يكون الفعل جزء ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فترفع ان بعد

حتى لعدم الناصب والجازم وتجب البينة ايكون ما قبلها سببا لما بعدها بحصول

المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثاله

الريد الحال تحقيقا فانه يقصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم لا يصح

جل

جل هذين الامرين ان يكون حتى لمجرد ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب بينة ما قبلها

بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع او رفعها بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

في وقت حصول التاء قصيرة هذا القول بان يجعل كان فيه تامة لانها بمعنى ثبت

حرف ابتداء اي يقطع ما بعدها عما قبلها فبقي بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا

كانت تامة فانه لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى ادخل

فلانه لا يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عما قبلها سببا لما بعدها

وهو متكون فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى

ادخلها فان معناه ثبت سيري فاما ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايضا سرت حتى

ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعين الفاعل

لجواز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايضا عطف بتقدير جاز على جازة التامة

لو كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقيده بقوله في التامة كالمعطوف عليه في

بعض النسخ هكذا وجازة كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا

تركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا سار عطف على كان سيري ولا فساد

سر واللام كي التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما

يتقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينصب بها المضارع هي لام التاكيد
بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي
جارت ولهذا يقدر بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
من الجزاء اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتظام
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية وما قبلها ما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل لتغير المعنى
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدال عليها والثاني ان يكون قبلها او قبل
الفاء احد الاشياء الستة يتقدم الانشاء او ما في معناه من النفي المستقل
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على جملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك او ليكن منك زيارة فاكرامي منك او نهي نحو لا تشتمني فاضربك او لا يكن
شتم فضرب مني فيدرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فاغفر او لا تؤذني فانك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها او هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمن نحو
تاتيني فتحدثنا او ليس منك اتيان فتحدثنا ومندرج فيه التحضيض نحو قوله تعالى لولا

اخر اعلم ملك يكون معه نذير الاستفهام نفي فعل يندرج فيه النفي والتمني نحو ليت لي
مالا فانفقه اذ ليست لي ثروة مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فاطلع بالنصب على قراءة اشعر او غرض نحو
الا تنزل فتصيب خيرا لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مفهوم والفاء تدل عليها وما بعد الفاء تاويل مصدر معطوف
على المصدر المفهوم مما قبل الفاء واما نحو سائر كمنزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستبد بنزلي بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر بدليل الواو والتي ينصب
المضارع بتقدير ان بعدها فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعة
المصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها او
قبل ما يدل ذلك او ما يماثل الواقع قبل الفاء كونه احد الاشياء المذكورة او مثلها
نحو ما تاتينا فتحدثنا وهو ان ما كان قبل الواو وهو بعينه ما كان قبل الفاء او مثله
مثل الفاء بعينها بدال الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني واكرمك فيجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يجتمع منك اكل السمك وعلى هذا القياس
في شرب اللبن مع
التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان او بشرط ان يكون بمعنى
الا والا الداخلين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة مفهوما والا يلزم
تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان

ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم المضارع بلم ولما

ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهي

الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات

او كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف

ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم فعلان وهي الكلم المجازات ان ومهما

واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واما

ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا من وما واي

واني واما الجزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجيء كلاما عليهما

وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ

اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن

التعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال واما مع اذا فلان كلمة

شرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا هو

ضد يقين

ضد عن للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم او يجزم المضارع

بان مقدرة ويسمى بيانه اتفاقا فلم تقلب المضارع ماضيا وتقيه على

ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا وما مثلها

www.alukah.net

القلب النفي ويختص لما بالاستغراق استغراق ازمنة الماضية من

وقت الاستيناء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب

ندمه ولا يلزم استمرار نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل او يختص

بلما جواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما

اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما

يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها

بمنزلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع

ايجابها فعلا مترقبا متوقعا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل

غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها

الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وقد تسكن

بعد الواو والفاء وثم نحو وقلت لطائفة اخرى ليصلوا فليصلوا بعكم وثم ليقضوا ولا

يراد بالمطلوب بها الترك او ترك الفعل وهو بعض النسخ ولا انهى ضدها اي لا النهي

بمعنى لام الامر وهي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل

للمعلوم المخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين

فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر ونهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كتمن والعرض وغ جميع هذه المواضع
لان اثر لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وحينئذ اذا لقيها جاز مع الجملة الاسمية
اليه وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد
امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما شرط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت بالاسمية قرينة لكونها
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها
المضارع حال كونها مقدرة انها كانت مقدرة بعد الامر مخوز في اكرمك ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم
ما واشر به لان المعنى ان يكن عندكم والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن مالا
والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء المخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية
سببية ما تقدم لم يخف تقدير ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجرورا بما قبله وانما اختص تقدير ان لما بعد هذه الا
شياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع يريدون صيغها وفي بعض النسخ

اشرح لك اذا قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر

في معنى المصدر ايضا فاراد المصنف النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين

والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف في شرح صيغة يطلب بها الفعل

شامل للامر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل

المخاطب احترز عن الغائب والمتكلم بجزء من حرف المضارعة احترز عن مثل قوله الآتي

فبذلك فلتفرحوا فيما قرأ على صيغة الخطاب ومن مثل صوروين وحكم احترز به

احترز الامر الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي

اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته الاسم المقتضي للاعراب انتهى

وسقوط النون وفي الصورة حكم المجزوم امثل حكم المضارع المجزوم في سكان الصحيح

الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب زيدا

اضربوا واخشوا واغزوا وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخشوا ولم تغز

ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة انكان بعده حرف

المضارعة ويحذف حرفه متحركا اسكن اخره وجعلوا ما بقي امرا تقول في تعد عدوا

تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وانكان بعده حرف

وليس المضارع بربا وانما المراد بالربا وهنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف فصاعدا فيه

زيادة هو باب الافعال الذي زيدت همزة وصلا على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل

بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة انكان بعده اي بعد الساكن ضمة

وذلك للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح

الهمزة لالتبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء

وضمها على تقدير الكسر وفتح العين وضمها على تقدير الضم وكسرها

وكسرة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل

ضرب لالتبس بالماضي المجهول من الاجرد ولو فتح لالتبس بالامر به ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع

المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد الساكن ضمة واضرب مثال

ما يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وانكان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة

والهمزة اصلية ردت لارتفاع موجب حذفها لان همزة الوصل مقطوعة لذلك بخلاف فعل وانم

وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد

فعل اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة

حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم

يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه

ولم يذكر هذا القسم هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فانكان الفعل الذي اريد حذف فاعله

واقامة المفعول مقامه ماضيا غير صيغة دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل

لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن وما مع قيام القرينة فلا
باس بحذفهما نحو من يسمع يخل او يخل مسموعه صادقا ومنها ومن خصائص افعال القلوب
جواز الالغاء او ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو
زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على تقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء مبتدا وخبرا مع صحة عملها بالتوسط والتاخر وقد
نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيدا قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذا الامثلة
على تقدير الغائها مع بقاء الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وقوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقديم التوسط والتاخر وقد بعض النحو ان الاعمال اولى عند
تقدير التوسط وزعم بعضهم انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء
فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انا حاسب
احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسب زيدا
زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور
واجب وليس قيد جواز المنع عن الاعمال ايضا بل قوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذه الالغاء بالذكر مع ان مطلق الالغاء ايضا من خصائصها ليشمل وقوعه
ومنها ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا

معنى

معنى بسبب وقوعها قبل معمولها الاستفهام بالواسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المعمول
اي ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الواقع على معمولها وقبل لام الابتداء
او الواقعة على معمولها مثال علمت اذ زيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثالا لما بقي
لمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة بان
هذه الثلثة يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب نصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي واللام الابتداء ومن حيث المعنى روعي هذه الافعال والتعليق ما خوذ من قولهم امرأة معلقة
بفتح الزوج تكون كانه علق للامع الزوج لفقدانه والا بالزوج لتجويزها وجوده فالتقدير علق
الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة
نحو علمت ازيد قايم وعمرو قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جايز لا واجب والتعليق والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل
في اللفظ لا في المعنى ومنها ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
ذلك بافعال القلوب نحو ما ظننت الا اياك وعلمت منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك

بيانه ان رجلا حاضر
او لا فاطلق القدر على التزوج
فيها الا اذا كان معلوما

حال كونه صيرورة فكان زيادة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكرهن بلفظ الماضي
مع كونها ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال امامن صفة الى صفة نحو صار الماء هواء
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كان او من
بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا
وقال الشاعر ان العواذل ليتهن مودتي وقال فيالك من تقلب حولن ابوسا واما وامسى
والضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بمورودها لا بصورتها المثال صبح زيد
قائما وامسى زيد مسرورا وضحى زيد ضاحكا فالمثال الاول دال على اقتران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس لان الاخبار ويكون بمعنى صار نحو اصبح واضحى
زيد غنيا اصار والمراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
وقد يجيء هذا ان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت ميتا طيبا لكن لما كان مجيئها
تامتين في غاية القلة جعلوا في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال

بمدة فهي ظرف لها فاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لم وذلك لان لفظة ما مصدرية تقع
مع ما بعدها بتاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبل فلا يتم
من حصول الكلام بغير فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم ايمن اجل انم لتوقيته امر مهم
ثبوت خبرها للفاعل احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا واجلس مدة دوام جلوس زيد فيها
دام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرية يجوز النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام والاها وليس لنفي مضمون الجملة حالا او في زمان الحال مثل ليس زيد
قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
مثلهم وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها او اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها اذا لم يقترن
تقديم المنصوب على مرفوعه فيها عامل فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده
وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كان مالك
وتارها عنها نحو صار عدو صديقا وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط

فينبغي

فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ ان يقول واجبا كما مثل او كقولنا
وهو الافعال الناقصة تقديم اخبارها عليها وعلى تلك الافعال وقعت في ثلثة
اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الجر وهو احد عشر فعلا كونها افعالا
يجوز تقديم المنصوب على مرفوعها الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اخو
قسم هي اولها كلمة ما فيه كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فللامتناع تقديم ما هو النفي
لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فللامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
انه هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف راجعا الى ما هو من جانب الاسم
كما يقتضيه باب المفاعيل لتقدم بعضهم فكما لا يجوز تقدم بعضهم في هذا الخلاف منع في هذا ايضا لان
ارة النفي طارئة على الفعل الذي معناه النفي افادة الجحود فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
ما يجوز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض
ان الافعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امر ما في اصل الفعل صريحا وهو الذي يختلف فيه
كلهم ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ
تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على
ان الفعل وحده تقديم معمول الفعل عليه وبين المطائفتين حكم هذا القسم معاوضة وبحادلة
بقي ان نقول ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل عادة اولى لانه اعم من القسم

كان اسم عسى ما استكن فيه ضمير زيد وخبرها ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ابدا

وقد يجرد ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فلكاد اذا كان الخبر

لم يدر فيه ان كذلك على ذين يخرج لابن كرضيه ان كونهم على التهم الذي هم متهمون فيه يكون

وراءه قرب قريب كان الاصل عدم ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني

لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والتزاما ما وضع لدنو

الخبر حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشتراطهم على الحصول

للفاعلة الحال فعالة اسم محكم كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول

الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال الخلو عن الحال وقد

يدخلان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد تقول

قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى كل

منهما حكم الاخر من وجه وادخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال او كسائر

فعالة افادة ادوات النفي نفي مضمونها على قول الاصح ماضيا كان او مستقبلا فقولهم

نفي اي نفي كاد يكون للاثبات مطلق ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقولهم لم يكد

يفعل وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قولهم فذبحوها واما في المضارع

فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يزيل الى

زوال رسيس الهوى وتسليم تخطيتهم وتخيرهم قولهم لم يكد يقول لم أجد فلو كان نفي

الاثبات لما اخطأوه ولما خيرهم تخطيتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون

دال على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه وقد ما وقوله فذبحوها قرينة على ان

نفي الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء وقته

وثبوته وقت آخر وعن الثاني فلتخطية بعض النحاة محمد ذو الرمة وذو الرمة

تسليم تخطيه وعن عيبة انه قال لقد ذو الرمة الكوفة واعترض عليه بشرمة فغيره

قال الفقيه حسن عيبة ايجيد ذلك فقال اخطأ ابن شرمة انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين

غير قول العامة انها هو لم يكد يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على

كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال

افادة النفي نفي مضمونها تمسكا بالدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد

عرفت وجه التمسك والجواب عن دعوى الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذ ذي الهوى المحبين لم يكد

رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس

الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال

وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه

تمسكهم عليها والثالثة هو ما وضع لدنو الخبر وقربه ثبوته للفاعل دنو

www.alukah.net

أخذ وشروع وطفق بمعنى أخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفق وطفوقا
وقد جاء طفق كضرب يضرب وكرم يكرم قرب يقال كربت الشمس اذا دنت
للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهو اي هذه الافعال الا يجيء الا مستعملا
مثل كاد غير أن خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول
وطفق يخصون او اوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي او اوشك مثل عسى وكلاهما
الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء او اوشك ان يجيء
زيد وتارة اه يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب في بعض النسخ افعال التعجب وهو اكثر اذ ليس في فعل بصيغة التثنية فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيه بالنظر الى النوعين صيغ
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع ايفعل
وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحي بمثل لله در فلان ساء ما صنع
لم لكن ينتقض بنحو قاتله الله ما شاء وما اشد عنترة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس
للعرف في امثلة الشعراء لكراهة ذكر الشيء والمراد بالغير الاعم من يوجد في الجملة
بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعلاقة
او المراد ما وضع لانشاء التعجب فخرج نحو لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد الفعل
ما يستعمل في الدعاء وله او للفعل التعجب او ما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما افعل

الا تضمن تركيبها افعل واخويها صيغة الفعل تضمن تركيب افعل به بشرطان يكون ناقصا
فالاول التركيب وهو افعل فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتعداه الى مضارع ومجهول وناسخ
في بعض النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا فعل
التعجب لانهما انما افعل التفضيل المشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
ولان لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام او ما اشتهى
الكلاب ويتوصل الى الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من يابى او قلا التي مجردهما في
ما لا تعجب منه
قوله او عين مثل ما اشد استخراجه واشد باستخراج اي يتوصل ببنائهما من فعل لا
بنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او المجرور على الفعل
تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما
لئلا يكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام بيان الاحكام
لا يقتضي
في نسخة فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا
مجرى المثل فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم
التاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكل تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو
ذكرهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لان الشيء على اي حد

منهما وأن ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل فيه بالقصد فكان الأجر القصدي والتعرف
فيها بالوقوع فصل بين العامل والمعمول نحو ما أحسن الدار زيدا وأكرم اليوم بريد
لأجرائها مجرى الأمثال كما سبق وأجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب وليم
ما أحسن بالرجل أن يصدق وأجاز الأكثرون الفصل بكلمة كاه مثل ما كان أحسن زيدا وعمرا
إنه كان لم يزل ما ضيء حسن واقع دائما الا أنه لم يتصل بزمان التكلم مثل كان دائما قبل وما زال
زمان
أو متراخيا عن أن يكون المصدر بمعنى اسم للفعل أو ذوا ابتداء بتقدير المضاف وهو الحسن
وما استدانته وعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لأن النكرة تناسب التعجب لأنه إنما يكون فيما خفي سببه
عند سيبويه وما بعدها إلى آخره من باب شر أهر ذا ناب وهو موصولة أو موصوفة
الأخفش والجر بالحرف وقال الفراء الذي أحسن زيدا يجعل ذا بمعنى شيء عظيم وقال الفراء ما
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لأنه كان جعلا سببا حسنا فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك ما يوم الدين وأما أحسن بزيد
فأفعل صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل بمعنى صار ذا فعل كألحم واجد ذا لبن وبارد
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة إذا كان المتعجب منه أن مع صلتها نحو
أن يقول إيان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في أفعل لأن الفاعل واحد ليس إلا
مفعول عند الأخفش لأحسن بمعنى صيره ذا حسن على أن يكون ضمير الفعل للمصدر

او صفة لموصوف انثى او مميزا بما يصح به ما نصوبة المحل على التمييز مثل فنعما هي او نعم شيء هي وقال الفراء وابو
هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون العائد محذوفا لان هي مخصوصة او نعم الذي
فعلته هي او الصنيعة وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء وفعني فنعما هي نعم الشيء هي فما هي
الفاعل لكونه بمعنى ذو لام وهي مخصوصة وهو ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وهو بتمامه مبتدأ
لانه في تقدير المخصوص فكأنك اذا قلت نعم الرجل صاحب بيتك المفتاح وهو المخصوص مبتدأ وما قبله الجملة الواقعة
قبله خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير يعود الى المبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقامه وقيل
مبتدأ محذوف اي هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ وخبره نعم الرجل وما عائدة
واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد
فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط ارتفاع المخصوص بعد نعم
وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وهو
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث عبارة عن الفاعل في المعنى نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان ونعمت النساء الهندات و
يجوز ان يقال نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند لانهما لما كانا غير مصرفين اشبها الحروف فلم يجب الجمع

جواب

العلامة بعد وقوله تعالى نعم قوم نوح الذين كذبوا سوء الجنة وقع المخصوص بعد الذين كذبوا جمعا
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأولا بما يقع به مثل الذين كذبوا

يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص بعد مثل هذا القوم الذين الملكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى العجل اليوم بالقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فما هي
اي نحن ونساء مثل بسنة افادة الذم والشرائط والاحكام وهنها ايضا من افعال المدح والذم حب
بحسب قولهم حب زيدا اي صار محبوبا وحبذا حب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعل هذا
الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله وذا هو عليه فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او جمعا او مؤنثا بخلاف سائر الامثال التي لا تتغير فتقول حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا
هند وبعد حبذا المخصوص واعرابه اعراب المخصوص بعد نعم كاعرابه مخصوصا بعد نعم على الوجهين المذ
كورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل مخصوص حبذا او بعد او بعد مخصوص تمييزا وحالا على وفق المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا
زيد راكبا وحبذا راكبين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او
الحال حبذا من الفعلية وذو الحال هو الاسم لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد
تمام المدح والمركوب من تمامه فالمركب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على
معنى في غيره او كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه او لا يكون مستقلا
بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن
ثم لا جل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق

معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قمت من زيد وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او ما يصله
فان معنى الافضاء الوصول وما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه ومعنى الفعل وهو لا يخفى
استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع
المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان
في تاويل الاسم كقوله نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروفا الا
لانها تضع الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لانها
اثرها في ما يليه الجر وهي واحرف الجر من والى وحتى وقد ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها
ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر التاء
والكاف باسميهما حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو وتاء اي الواو والتاء اللتين يقع
ربّ وقد عدّ هاهنا من حروف الجر تسامحا والقسم وتاءه وعن وعلى والكاف ومن ومذ ومنذ خلافا
وحاشا فالعشرة الاول للايلج الا حرف والخمسة التي يليها يلج حرفا واسما والثلثة البواقي
يلج حرفا وفعلا فمن للابتداء اي للابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة الا فالاسم المجرور
الخ اذ لا معنى لابتداء الغاية وقد اكثر ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهي هنا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها مقابلة

لان اول المقولات انما احمد الله لا لمعنى المصدرية فان معنى المصدرية اعني الحمد قول خاص وليس
من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اولا اقول في تعيين الفحوى لا ان اول
ما اقوله هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولا كلام
لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المفتوحة في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ
فائدة التاكيد فقط فجاز العطف على محل اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء
كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثلا ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت المفتوحة لفظا في حكم
المكسورة حكما حيث يكون مع ما علمت في تاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على المحل دون ان
المفتوحة فانها لم تجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدم تغيرها
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر او ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثلا ان زيدا قائم وعمرو
تقدير المثل ان زيدا قائم وعمرو وقائم اي ان زيدا قائم وعمرو وقائم لانه لم يمض قبل لفظ واو العطف
لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعا ومن حيث انه
خبر للمبتدا في نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان يكون العامل فيه رفعا وهو
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل

والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اضمار لكونه او لكون اسم ان مبتدا جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجميع
فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المعطوف
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان لا بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن يجوز العطف على محل اسمها كذلك
ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو
الاتيان بالمعنى الاصلي لكن انه لا يأتي في التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها مرفوعا وعطف شيء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصل فيها فلا تغير محل اسمها
وايضا لان الكاف لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي
هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لتاكيد ولم تدخل مع المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي
دخلت اللام مع المكسورة على الخبر نحو انك لزيد القائم او دخلت على الاسم اي على آخرها
الذي هو فاصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما

بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر ان ذين لضعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور

لان فيها عوضا يلزم تواليه حرفي التاكيد والابتداء أعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك و

اختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحي للعامل على عاملين بعامل ودخول اللام فرقا لكن على اكمال

او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يتغير معنى الجملة لكن لا يوافق اللام مثل ان فرقا معناه الذي هو

التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتحقيق ان المكسورة للتقرير

التشديد وكثرة الاستعمال فلزمها بعد التخفيف اللام وقد يجوز اهمالها اي بطلان عملها وهو الغالب

لقوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمال

على ما هو الاصل وليس الم يذكر صريحا والام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فظاهر

بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب

ولان اكثر من الاسم لا يظهر في اعراب لفظي لكونه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف من

سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عندهم الاعمال لا يلزمها الام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخول

او دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا

مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت

دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله لتكن انكاثا كثيرة وان

نظمك لمن الكاذبين خلاف للكوفيين في تعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدون

والجزء اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها

على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين ولحقوا المفتوحة كالمكسورة فحملوا عند التخفيف على سبيل الوجوب

ضمير شان مقدر والسببية تقديرية ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة لما

سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الا

ضعيف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى اسمها يكون المفتوحة بعد تخفيفها

والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها لتكون عاملة المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي

لا تكون عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان

اقوى من العمل المقدر لكن دوام العمل المقدر يقاوم العمل الظاهر فوقعت دون

وقد تلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فيتخلص المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة

لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ

اعمالها اي اعمال المفتوحة في غير ضمير الشان ولكنه قد حكي بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير

في سعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في

ضرورة نحو في المنعم فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق

www.alukah.net

ويلزمها ان المفتوحة المخففة جيلكونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل

انه ليس للانسان الا ما سعى وانه سعى ان يكون قد اقترب اجليهم السين لتخليص الفعل ان يكون

او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كلما قدرا وقد تخلو عنهما ان

قد ابلغوا رسالاتهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين ان المصدرية

الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اظلبروه ان لا يرجع

اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل

بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما

اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من

حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتتميم

اي لانشاء وهي حرف ابتداء على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وعند

الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصلها كان زيدا كالاسد ان زيدا كالاسد قارنه

الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وافضت

عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد وهو الصورة وفتحت الهمزة وان كان المعنى

للكسر وتخفف اذا كان فتلتغي عن العمل على الاستعمال الاكثر وخرجها عن المشابهة بفوات

الاخر كقول الشاعر وتخر منه شرقا اللون كان شد ياه حقان وان اعملتها قلت كان شديه لكنه على الاستعمال

كويا كه بوزنيست كه تابان ركذر

الغير الافصح كما عرفته واذا لم تعمل لفظا فقيل ضمير الشان مقدر عندهم كما ان المخففة ويجوز

ان يقال غير مقدر بعدها الضمير يعود الى ما اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهو عن ابصرين

مفردة وقال الكوفيون هو مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله

لانكان فثقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يفيد ان ما بعدها ليس

كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك او معنى

الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد توهم ان عمرا ايضا

جاء كما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء بترك واسطة لكن بين

كلامين متغايرين ايجابا وسلبا ومعنى او اذا تقارنا معنى او اذا تقارنا معنى والمعنى هو المعنى وهذا

اقتصر عليه واللفظ قد يلوح نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن

عمرا غائب وتخفف اه لكن فتلتغي عن المشابهة واشتهلت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت

مجراها بخلاف ان وان المخففين فانه ليس لهما ما اجريت عليه وفي بعض النسخ

على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا

على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها اي مشددة

او مخففة الواو وهو اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي

الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت

الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى

زيدا قائما او اتمناه كائنا صفة القيام والخبر ان منصوبا بان على المفعولية بتمنى واجاز الكسائي

نصب الجزءين بتقدير كان تتمة كلها قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالوجه

يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا وقال الكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجع

والحق فيه ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت

ايام الصبا ثابتة حال كونها راجعة ولعل الترجي هاهنا لا شائع ولا تدخل على المستحيل ومعناه نحو

امر بمعروف وانه عن منكر لعلك تفلح فيه ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها نحو

بكلمة لعل كما جاءت في اللغة العقيلية وانشد السيرافي ذلك ودعاني من يجيب الى الندى فلم

يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه

بانه يحمل انه على سبيل الحكاية كان قال المضيفة شرحبيل انه وقع مجروحا فموضع

آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابيه المفعول بالياء فيجاب

بحكاية الاحوال الثلثة بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل

ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما ثبت بوجود

الجر بها وحكم بشذوذه حروف العاطفة العطوفة اللغة الامالة وما كانت هذه

الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى ولا

واما

واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين انها

بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب آخرا الى ان الا التي يعدها مفردة نحو جاءني

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها

وبدل الغلط بدون غيره فصيح واما معها ففيه مطرح كلامهم لانها موضوعة

لتدارك مثل هذا الغلط فالاولى بجعلها للاضراب الاعم من ان يلوح مطلقا او مع

الترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت

او اما والمراد باجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان

او نسبة كجاءني زيد وعمرو او قام وقعد او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما

دون الاخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان الاطلاقها او لا ترتيب

فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجوازا وعدما والفاء

للترتيب اي للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة

بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي توسط

بين الفاء اللتي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف حتى بحسب

اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها

ليفيد اي العطف بها قوة المعطوف او ضعفه فيدل عليهما حتى يتميز الجزء

بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فصل لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شمول جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب المجاري نحو جاءني زيد ثم عمرو في حين يحسب
الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء ويتعلق بعد تعلق بهم بالانبياء وانكان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب تقدم قدوم
على اهاليهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم
الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى اقوى والاضعف كما يفيد عموم
الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالغاية للجزء الاخير يفيد ذلك لعموم كون الكلمة الدالة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذا استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انهم لم يراعوا في العاطفة ما يلائم الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في ما
جميعا بقي الاصل على قوته المرتبة وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا
لان التحاد المجاورة في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورة

الألوكة
www.alukah.net

يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايده من ثمة ومن احد ما ذكر بعينه كان
جوابها او جواب ام المتصلة بالتعيين او بتعيين احد الامرين لان السؤال عن
دون نعم ولا لانهما لا يفيد ان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنعم كلا
واحد لكنها لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل
منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كلامه موضع الى شرط الاخر لا يخفى سماجة ولو اقتصر
على قوله ومن ثمة لم يجز اولا الكلام وعطف قوله لكان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل الاضراب عن الاول ومن الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل ولا انه
لا بد ام شاة وان القطعية التي اريدها لا بل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنه بقولك ام
شاة بل الهي شاء واما استفهام كما تقول اذيد عندك ام عمرو او بل عمرو حين يقصد
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قيل المعطوف عليه لازم مع اما او غير

الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر بام يلزم ان يصدر المعطوف عليها ولا بام ثم عطف عليه
المعطوف بام نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك
جائز مع او يعني اذا عطف الشيء على اخر بأو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بام نحو جاءني اما
زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان ما يليه من الحروف
لعاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه ايضا ويدخل عليه الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفة معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما ليست
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشكية اولا الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما اما الثانية لعطفها بما بعدها على ما
بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا بل ولكن هذه الحروف الثلاثة لا حكم لها
معينا اي ليست الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على تعيين فكلمة لا لنفي الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات تصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وله هذا

صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب

بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف فاذا بلما

جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن

المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى

ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن

لازمة للنفي او غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي للنفظية

فيلزم لايجاب ما انتفى عن الاول فيلزم لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو

او قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي تقرير بلا في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد

النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني

زيد لكن عمرو قد جاء وفعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا وامّا وها

يها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه

الا ان زيدا قائم وامّا زيدا قائم وها انا ذا زيدا قائما وتدخل كل واحدة من المفردات على الاسماء

حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان

وهؤلاء حروف النداء يا وهيا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد والساهي

وايا وهيا للبعيد وأي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما في

قد ظن المتوسط ايضا ان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة القرب ولم

يعلمه او الى اقرب متصف بزيادة القرب ولهذا عمم بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان

فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب

نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان ومن بيان معاني تلك الحروف وفي تبيين

وجه تسميتها بحروف الايجاب فهم مقررة لما سبقها او محققة لمضمونه ستعلم ما كان او خبر فهي

في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد ومعنى بلى في جواب

الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا

نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من

انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لك على الف درهم وقال نعم يلزم

اقراره وهو يقوم مقام بلى في تقرير الاثبات يعني النفي وبلى مختصة بالايجاب النفي يعني ينقض النفي

المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما

قام زيد او قد قام او مقرونا به فهي اذا لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى

الست بربكم قالوا بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب بما لا يقع في جواب

اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام والاستكشاف استعمالها مسبوقة بالاستفهام

وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره

المصنف ويلزمها القسم ولا يستعمل الا مع القسم ومن ثم ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
الدرس ولا يلزم المقسم به الا ربّ والله ولعمرك تقول اى والله واى ربي واى عمرك
واجل وجير بالكسر والفتح وانّ لتصديق المخبر وهو في بعض النسخ المخبر كقولك اجل وجير وان
للمخبر قد انا كذبني او لم يكذبني قد اتاه او لم يأته وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول
ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انّا وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء
بعض الاستفهام ايضا نحو قول الشاعر ليت شعري هل للمحبّ شفاء من جوى حبّها وانّ اللقاء
ان تم اللقاء شفاء للمحبّ فصحيح في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصحب

حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومع كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختلّ لانها لافائدة لها اصلا
فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى الاستغراقية
والباء جرّها وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون
الكلمة والكلام سيما مهيأ لاستقامة وزن الشعر ولحسن سجع وغير ذلك ولا يجوز خلوّ
عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصيح لاسيما كلام الباري سبحانه
وان محققين منها ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا
النفي نحو ما ان رئيت زيدا وما رئيت زيدا وقلت او زيادة ان مع ما المصدرية نحو انظرني ما ان

القاضي ادمنة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لا نحو طالما ان قام زيد قمت والفتح اكثر
وسكون النون تزاد معها كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كما ان طيبة تعطو الى
ناظر المسلم على تقدير رواية طيبة بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما تريني من البشر احدا فقولي
تلك المذكورة مع ما شرطا ما دامت الشرط ومع حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيآتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقنا كما ان عمرا اخونا وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبة من غير ما جرم وابى الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى وما
منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بهذا البلد
بالقيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها اتيانها على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم
فيزال لذلك ومرد في صورة النفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بيت لا حزن
شعري وما شعري او في بيت حوري الحور الهلاك جمع حائر اى هالك من حارهلك ومن

الباء والام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرف التفسير اي
فهي تفسير لما ابهم من المفرد نحو جاءني زيد ابو عبد الله وللجملة كما تقول قطع رزقه اي
ارماث وان وهي مختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول لتفسير المفعول فان
غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا
مقدر اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان ائته اي كتبت اليه
شيئا هو ائته فان حرف دال على ان ائته تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير المضمر في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه
مفعول الصريح وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله اقذفيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المشددة
فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان
اي خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى

للاسمية

للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم
اي قيامك وفي معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرة الكون نحو اعجبني ان
هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر
الكلام لان لا انتهي كلا احد انواع الكلام فقصد ليدل من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزمها الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا
وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها يستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكا
نها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميتها
بمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقق
ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع توقع اي يكون
مصدره متوقعا للمخاطب واقعا على التقريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الا
مير اي حصل عن قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اي ثلثة
معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق من غير التوقع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهو غير مستحسن هنا وكذا ضعيف في الاستفهام فلا يحسن فعلها

الرضي وهو الحق وإن كان قليلا مما وقع في نهج البلاغة

بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك أم عمرو بجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة

فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعذر المستفهم عنه في استعمال الهمزة التي هي الأصل

في باب الاستفهام والاقوى في القصد واليق وقع هل مع أم المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة

أم المنقطعة لم يتعد دلالتها الاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر بالهمزة فان

قولك هل زيد عندك أم عمرو في تقدير بل أعندك عمرو وتقول أيضا أذا ما وقع وأيهن كان واو من

كلما دخل الهمزة عليهم والفاء والواو من حروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف

تصرفها حرف الشرط ان ولو وأما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه

يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي

نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمك فمعنى مثال الثاني بعينه معنى مثال الاول يعني أو قع منك اكرامي

في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ما مر دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب

الضرب بمعنى واحد لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا وقد يستعمل كان في المستقبل

نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء

الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وهو المراد من المالي

كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم قطعا لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا

ولو للمضي وان دخل على ما انا فللاستقبال

والتنفيس

حرفا تغيير التقليل او ينضاف الى التحقيق

تقول ذكر الاسماء وتجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قولك والله احسنت وقد تعمر بقية سائر

حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما خرجا له لا لانتهما على احد النوعين

الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام

زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء

كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو زيد قام

مفعول الفعل الاعلى لشذوذ ذلك لان ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل

اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها ان تكون بمعنى قد وهي من لوازم الافعال فاذا زيدت

فعلا في خبرها تركت عهدا بالمحبي وحنت الى الالف الموافق وعانقته وان لم تراه في خبرها فعلا فهم

زالها لة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في هو اضع استعمالا انها

من التصرف في هل تقول أزيد ضربته بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل فانك

ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه

على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع تحذره فيما يحذف

قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام بالمجيء مقدرا فيلزم انتفاؤهما

معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء الاول ليستدل به على انتفاء الملزوم كقولك

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى انتفاء الفساد

منتفيا فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء

الثاني وخطأه عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره مجيء يقصد اليه عند مقام الاستدلال لا بانتفاء

الازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان بسببية احد انتفائين

معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور ههنا كما استدللت فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك

لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه

بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء وثباته

ذلك الشيء بما بعدها نقيضين عكس قولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استمر

الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان ان ولو الفعل لفظا تمام من الامثلة او تقديرا

نحو قولك لعمر ان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون او ان استجارك احد ولو تملكون

انتم فاجروا وانتم مرفوعان بانهما فاعلين لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر

واما انتم فلانه لو كان ضمير متصل لما حذف الفعل منفصلا بارز وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف

حذف

حذف الفعل والفاعل البعد من حذف الفعل وحده ومن ثم ومن اجل لزوم الفعل بعد لو ما قبل

بعد لو المحذوف فعلها أنك بالفتح لانه ان مع ما بعده مؤول بفاعل للفعل المقدر بعد لو والصلح

للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل لصيغة الفعل موضع منطلق او موضعها

لياق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبرها هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض

من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر

لا بد له من مفسر وان لكونه دالة على معنى الحقيقي والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض من

حيثما المعنى والفعل الواقع خبرا لعوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق فعل منه مصدر وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذر او تعذر وقوع الفعل موضع الخبر كقولك لعمرو لو

انماء الارض من شجر اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعل موضعه واذا تقدم القسم او اللام

على اداة الشرط او زمان التكلم بالكلام فيحتاج تركيبه لكونه ظرفا الزمان واحترز به عن توسط القسم بين الشرط

تعلق بتقدم لزوم الماضي او لزم القسم ان يكون شرطا الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه

لا يعمل فيه اداة الشرط فيطابق او الشرط الجواب حيث يبطل عمل اداة الشرط فيه في الجواب

وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجرورا ما وغير مجزوم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو الحال واما معنى فمعمول جواب القسم لكون اليمين عليه والشرط لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان اتيتني مثل الماضي لفظا ان اتيتني ان اتيتني مثل الماضي معنى لا كثير مشكوك توسط او القسم بين الجزاء والشرط
بتقديم الشرط عليه او غيره او تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا واللہ ان
آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط
شرطا على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط
التقديم على خلاف ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا تيتك وانما اوردنا هذا المثال لان
بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى ان الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط
كان شرطا على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
جميعا شرط على ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط وجواز الغائه فانه شرط بالاعتبار الاول
على ترتيب اللفظ وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه فقط كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني امثلة
بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه يحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون الشرط على
ترتيب اللفظ يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللفظين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كالملفوظ به او مقدرا كملفوظ به صريحا
فيلزم الشرط الذي بعد المضي وكان الجواب للقسم نحو لئن اخرجوا لا يخرجون اي واللہ لئن
اخرجوا

فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان المجزوم مجزوما
وليربه اي لا يخرجوا وكقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي واللہ ان اطعتموهم انكم
لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما لانفصالها تفصيلا اما لجملة المتكلم
نحو قولك جاءني اخوك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمالا
الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد يجاء للاستيناف من غير ان يتقدمها جملة
واما الواقعة في اوائل الكتب ونحوها كانت لتفصيل المجمل وحيث تكررها واكتفى بذكر قسم واحد حيث يلزم
المذكور ضد الغير المذكور نحو لا تاخذ الضدين على الآخر كقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم فيقول
ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين ليست قلوبهم زيغ فيقول
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وبينه الاول والثاني
والتزام حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي بين اما وبين فاييها الواقعة غير جزء لها
غير جزء فاييها اي جزء اما لان جزء لفاء ايضا جزء لها سواء كان ذلك الجزء ضدا نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا او تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
فجعل سيبويه لاما خاصة جواز تقديم ما يمنع تقديمه مطلقا وقيل والفاء المبرد وهو اما واقع

بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلق او معمولية مطلقة غير مقيدة بحال المجيء القوم
وعدم مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على مذهب الاول مهما يكن
من شيء واقيم اما مقام مهما
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها ليلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من
شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط على حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيد القائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز تقديم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كما لا يخفى ان يكن المذكور فمن قبيل الاول وهو ان يلي جاز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل النظم يمنعهما مانع آخر مثل ان
فان زيد منطلق فان ما ذرة لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يلي وبين الفاء مانع آخر وبين ان يلي فجعل
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير اللام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقدير على مذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق واقيم اما مقام مهما
فعل الشرط ووسط زيد بين مهما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالا

كما كان اولا على مذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق او فهو منطلق واقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على
تقدير الرفع بمهما يذكر زيد منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا به مفعولا به للفعل المحذوف وهو جمع ظاهره ان يوم
جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا اطلاق وانما
نذر المنصوب بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلته كونها مرفوعة لكثرتها حرف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع نحو لتنتهن فلان ليبغضك فيقول كلا ردعا لكلامه ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ما طلبت
كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقولك لمن قال كلا ان الانسان ليطغى اذا كان
بمعنى حق جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لا فكر ردع الخ طب عما يقول تحقيقا لضده لكن الخاء حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهم من ان المقصود به تحقق مضمون الجملة كالمقصود بانّ فلم يحتج ذلك الى الحرقة تاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة منه

لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لاعالم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة

بخلاف تاء الاسم لان اصل الفعل البناء فنبهن على اوالاصل السكون

هذه على بناء ما لحقيقة وحركتها على اعرابيها وليست لانها كالحرف الاخير مما يلحقه وان

كان ظاهرا المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقي التأنيث

او ضميرا لحاق تاء التانيث يجري فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت

ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع

اوجبهما للمذكر والمونث مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم اشتباه

الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا

وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور فاذا لحقت على ضعفها فليست بطائل

الاضمار قبل الذكر من غير فاصل يقبل هي حروف التي يتهادل دلالة من اول الامر على احوال الفاعل

وشرح الرضي هذا بما قال النحاة والامنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابى الظاهر منها

ومثل هذا الابن الامام في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر التقدير والغرض كون الخبر

التنوين في الاصل مصدر نونت اذا ادخلت نونا فسمي به نون التنوين اعني النون

وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا يسمى سيبويه المصدر حدثانا وهو في الاطلاق

الذي انتهى فلا يضرها الحركة العارضة مثل قوله عادة الاولى وهي شاملة لنون من ونون ولم يلتبس

وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اخر الكلمة فان هذه النونات واواخر تلك الكلمات لا تتبع

حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعة الاخر لحوقه به

من غير تخلل شيء وهنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فآخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر

الحركة المتبادر من الآخر الحرف الآخر وليته آخر الاسم ليشمل تنوين المنرم في الفعل الامر لنا كيد الفعل

نون التاكيد الخفيفة ولا يقضي التعريف بالنون نحو يا رجلا انطلق فان المراد بتعيين حركة الاخر

تعلقها به في الجملة وتعلق العارض المحرض وليس نون انطلق بعارض لام الرجل هذا المعنى

وهو اي التنوين للتمكن وهو مايدل على امكنية الكلمة اكون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين

انتهى الصرفوة لا يتصور معناها غير المنصرف والنكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال

على انه من خواص غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما وقه ما اي اصمت بغير التنوين فمعناه اسكت سكوتا

الآن واما التنوين في رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هي للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى مانعا

من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فيهما لتقيد التنكير ايضا فاذا جعلته

فلما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة

كيومئذ اي يوم اذ كان كل اذ يومئذ مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها

فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة ليلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا

وجئن وساعيذ وعاميذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكلهم قائما

الشبكة الألوكة www.alukah.net

وامثال ذلك والمقابلة وهو قلب ابيات الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة كما

كما ان الواو علامة في جمع المذكر ولم يوجد فيها ما يقابل التنوين في ذلك فذهب التنوين في اخرها

يقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا

للتمكن لزالت العلتين العلمية والتانيث وظاهره انه ليس بتنوين التمكن لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا

تنوين العوض لعدم مساواة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات

والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الغناء وذلك الترديد من

اسباب حسن الغناء وانما اعرب وامال لحق اواخر الابيات والمصاريع والمكان للحروف والحركات لواقعة

في اثنائها جائز بل واقع كما تشهد من اصحاب الغناء لان محل الغناء انما هو الاخر لئلا يختل سلك

النظم تخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو ما لحق القافية المطلقة وهو ما

كان روايها متحركا مستغنيا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابد الحروف الاطلاق به كما في قوله

اقلي اللوم عاذل والعتابن فقوله اقلي اصبت فقد اصابن فروي هذه البيت الياء وحصل باشباع فتحتها الالف

عند الالف عن التغني نون التنوين وانما تلحق القافية المقيدة وهو ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير

صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس بعدها حركة تحصل من اشباعها حرف

الاطلاق ليتامتداد الصوت كقوله الشاعر وقائم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق

فان روي القافية في هذا البيت القاف ساكنة ولا يمكن امتداد الصوت بها فحركت عند التغني

بالفتح او الكسر او الضم بها النون فقيل المخترقن والمخفقن وسمي هذا القسم من التنوين

تنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن

حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم

لما هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا باذاتها

من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع

تسامح وتسامح واما التنوينات الاخر فباعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل وبحذف التنوين

ووجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك

لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والاخر مضاف اليه فخلط بتخفيفه لفظا بحذف

التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم

وذلك من المتن

منه انه اذا كان صفة لغير العلم مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن ذيد ابن عالم يحذف

التنوين من اللفظ والالف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف

اذا لم يكن الاسم صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن

www.alukah.net

في جميع ما ذكر الا في حذف همزتها فانها لا تحذف في حين ما كانت ليلا يلتبس بشيء من هذه الامثلة

ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية لا لاصالة البناء السكون ومشددة

مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اذ غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الف الفاعل

بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية

ويختص نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد

والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا

فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص عن النون

وهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا وقلة ايقون التاكيد

في النفي فلا يقال اذ رايت ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها بالنهي ولم يمتنع

نون التاكيد في مثبت القسم في جواب المثبت لان القسم يحل التاكيد فكرهوا ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه

وهو القسم من غير ان يوكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمته اشارة الى انه زيادة

على الشرط الموكد فيه ونون التاكيد فيما عدا القسم غير لازم بل جايز وكثيرة اي نون التاكيد الفعل ايضا ليلا ينقض المقصود من غيره

والحرف الذي قبل نون التاكيد ان كان مفتوحا فتحة خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو وضموم ليدل على الواو

وما قبلها او ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو وضموم ليدل على الواو

المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون السكنان في كلمة والحرف

فان النون المشددة كلمة اخرى او ثقل الواو بعد الضمة قبل نون المشددة ان لم يشترط في التقاء

الساكنين

الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة يدل على الياء المحذوفة لالتقاء

الساكنين او تنقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور

من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر فيما كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة

مفتوحا طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور ويشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما

غير المذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فقوله

في المثنى اضربان باثبات الف ليلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الف بعد

نون الجمع وقبل نون التاكيد كيلا يجتمع ثلاثة نونات متواليات ولا يدخلها اي التثنية وجمع

المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده ونجعله كما في الوقف وليس

بمرضي عن الاكثرين وهما اي نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث

مع ضمير البارز اي وجمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان

تعامل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصل من حذف الواو والياء او تحريكهما

ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحوق النون ومعنى الكلام

ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ياء

جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما

مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوا ارمي واخشين فالنون مع ضمير البارز كالكلمة

الألوكة
www.alukah.net

المنفصلة فتقول اغزوا ارموا من يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا
بغرض وكذا اغزوا وارموا من يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو والمفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما في ضمها مع المنفصلة نحو اخشون الرجل
وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو واخشو وارم فكالمتصلة اي
فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد الالف
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع ضمير في ضمير البارز كالمتصلة
ومع ضمير البارز كالمنفصلة قيل هل ترين في هل ترى كما يقال هل ترياني فهن مثال الغير البارز
الذي تحركه لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تر والقوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل
ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس وهذا مثال ما في ضمير بارز تكسر لاجل
النون واغزون عطف على قوله هل ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزيا في اغزي بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزو القوم واغزي
اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما قيل اغزي القوم بحذف الياء وهذا لا مثلة وقعت على اثر
تعريفهما الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع ضمير البارز كالمنفصلة وبعضها لما هو مع غير الضمير

كالمتصل

كالمتصل كما اشرنا اليه والنون هذا المخففة نحذف للساكنين اي لالتقائها الساكن
المذكور بعدها وقوة بعض الشيخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهين حذفت نون المخففة لالتقائها
الام الساكنة التي بعدها واثبت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال اتهين الفقر ولم يحركوها كما حركوا التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس
حكم الرتبة ما يدخل الفعل من رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما المحقة تخفيفا اضم او كسرها
قبلها كما تحذف التنوين بذلك فيرد ما حذف اي لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة
باغزوا اغزي وقلت اغزون بحذف الواو والياء فاذا وقعت عليها وجب
ان ترد المحذوفة وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجل ان التنوين لازم في الوصل وليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين لازم في الوصل وليست اذ الفتح ما قبلها
تقلبه الفا واذا ضم او انكسر يحذف نحو اصدق خرا واصابتي خير واختم لي
بخير اللهم اختم امورنا بخير ١١٢٠ هـ